

تقرير

# اقتصاد بلا شعب: البلاد كلّها سوق حرّة

ليس امرا عابرا ان يرفض مجلس الوزراء تركيب عدادات الكهرباء في مخيمات اللاجئين السوريين بحجة عدم تثبيت وجودهم في لبنان! أكثر من 2000 مخيم عشوائي قائم بالفعل في لبنان وتحصل على الكهرباء (وغيرها) بطرق غير شرعية، تصل كلفتها إلى 300 مليون دولار. اما قرار الحكومة اللبنانية، فهو تجاهل هذا الواقع، تجاهل وجود هذا العدد الهائل من اللاجئين والاكتفاء باستجداء الاموال بحجّتهم!

محمد وهبة

سواء اعترفت الحكومة ام لم تعترف، فان الاسر السورية اللاجئة في لبنان تحصل على الخدمات العامة بالطريق المتاحة، سواء كانت شرعية ام غير شرعية. تستفيد هذه الاسر من المياه والكهرباء والصرف الصحي والساتلايت والانترنت والاتصالات... لكن رغم كل ذلك تتعامل الحكومة معها كأنها غير موجودة. ألا يعلم الوزراء أن هذه الاسر تعمل في لبنان أيضاً؟ ليس هناك اسر سورية لاجئة تستأجر المسكن في لبنان وفيه «عداد» كهربائي و«عيار» مياه و«اشترك» مولد أيضاً، فضلاً عن الهاتف الثابت والخلوي؟ ما معنى قرار مجلس الوزراء رفض تركيب عدادات الكهرباء في المخيمات؟ لم هذا التمييز؟ الحجة التي تساق دائماً هي التوطن، أي إن تقديم الخدمات العامة الشرعية تترك انطباعاً أنه يجري تثبيت وضع هذه الاسر في لبنان! أما الحل، فهو أسوأ من المشكلة نفسها: تجاهل وترك هذه الاسر تستهلك الخدمات بطرق غير شرعية! هكذا هو العقل الذي يدير الشأن العام في لبنان، يقول الوزير السابق

النزوح بعيون  
أوروبية وخليجية

لماذا لم تستقبل دول الخليج أي نازح سوري؟ الاجابات في لبنان سياسية الطابع، لكن الواقع الفعلي يمثل نموذجاً يجب قراءته بتمعن. في رأي الوزير السابق شربل نحاس، فإن دول الخليج توافق على دخول النازحين الأفراد الذين يأتون للعمل، ولا توافق على إدخال العائلات الآتية لتستقر. هذا النموذج ليس عشوائياً، بل مهندساً بدقة. في دول الخليج، يمنع تكوين العائلات لغثات العمال، بصورة عامة، ويُسمح لطبقة أعلى بإحضار عائلاتهما. الاستفادة من العمال لخدمة النظام، ومن العائلات ذات القدرة الشرائية الأعلى لخدمة الاستهلاك. أما في لبنان، فالنموذج لم ينطبق بكامله بسبب تدفق الفلسطينيين والسوريين. أتوا مع عائلاتهم ومع تمويلهم الشخصي والأمني فلم يعترف بهم النظام رغم أنهم أصبحوا جزءاً حقيقياً منه. المشكلة أن لا أحد يريد الاقرار بوجود المشكلة ولا أحد يريد استخدام مفردات المعالجة. أي معالجة يجب أن يسبقها اعتراف بالمشكلة. في أوروبا قامت القيامة بعد الهجرة السورية الأخيرة لأنهم يرونها مشكلة ويعترفون بها. نحن في لبنان لا نريد النقاش في المشكلة ولا الاعتراف بها، بل نبحث في الحفاظ على الأمن، ونحاول الحفاظ على تموضعنا الاجتماعي. الباقي ليس مهماً، وإذا أصبح عبئاً فنحن متنكرون له.

تقرير

## خطاب الجامعات: الحوار والتنوع يتقدمان

تفرضها السلطة السياسية، بما في ذلك التعاقد مع الأساتذة وتعيينهم وترقيتهم، إضافة إلى مراقبة مضمون المناهج وإدخال مقررات أو مواد تعليمية موجهة سياسياً، وسيادة التعليم التقليدي. «الدور المدني» إذن هو وظيفة نالته للجامعة يضيفها الباحثون إلى وظيفتي التعليم والبحث والعلمي وتنجسد تحت عناوين مثل: الديموقراطية، المواطنة، ثقافة القانون، تعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية، خدمة المجتمع، الالتزام المدني، وبيداغوجيا التقصي. هذا الدور الذي يفترض الباحثون أنه يظهر في خطاب الجامعة والأنشطة والبرامج طرح للنقاش في مؤتمر نظمته الهيئة اللبنانية أحياناً في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية. إذا كان الخطاب (رؤية الجامعة ورسالتها) يجسد المناخ الجامعي، والبرامج تجسد الإعداد من أجل المهن، فإن المناخ في أغلب الجامعات العربية يحتضن التعسف. هذا ما يخلص إليه الأمين في ورقة بحثية

فانت الحاج . النظر بما يمكن أن توفره الجامعات العربية من مناخ مدني لطلابها هو مشروع بحث علمي بدأ طريقه إلى التنفيذ في الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. فقد كان انطلاق «الربيع العربي» ثم تحول الأمور إلى أحداث دراماتيكية في عدد من البلدان العربية وراء التفكير بالمشروع، كما يقول الباحث التربوي عدنان الأمين. هناك سببان قادا إلى البحث عن هذا الدور: . النزعة الاقتصادية النيوليبرالية، التي اجتاحت مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما الخاصة منها، فأعطت الأولوية للتنافس ومتطلبات السوق على حساب المسائل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، فجرى تهميش تعليم الإنسانية ووضع الأساتذة تحت رحمة التعاقد القصير المدى. . النموذج السياسي، الذي تعتمد عليه جامعات رسمية عربية كثيرة، حيث تخضع القرارات الإدارية والمالية وحتى الأكاديمية لاعتبارات



تريد استخدام أي  
شعب يمكنه أن يخدم  
رفاهيتها



ثقافة القانون  
هامشية في خطاب  
الجامعة وأفضل  
مكانة في المناهج  
(عروان طحطح)

